ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

"أثر النظام الدولي الجديد وخصائصه على المنطقة العربية"

إعداد الباحثة:

د. زينب عبد الوهاب العكيلي

جامعة بيروت العربية – كلية الحقوق والعلوم السياسية

https://doi.org/10.36571/ajsp8042

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

أن التنظيم الدولي المعاصر ما زال محكوماً بنظريه من الأقوى ومن الأضعف؟ من يحقق مقاصده ومن يدفع الثمن؟ فالواقع الذي نحياه قد أقر بأن فكرة القوة عملياً ما زالت هي أساس العلاقات الدولية، أن السيادة حسب النظريات الحديثة تعد اختصاصاً عاماً ومباشراً، تمارسه الدول وفقاً للأسس التي وضعها القانون الدولي، والدول تخضع في ممارستها لهذا الاختصاص خضوعاً مباشراً، فالدولة هي المرجع الأعلى في الشؤون الداخلية، وتمارس كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

يوضح الواقع العملي أن المرجعية، لا سيما لدول العربية والعالم الثالث مهددة بالانكماش أكثر من غيرها، نتيجة الضغوطات الداخلية والتدخلات الخارجية في إدارة الدول ورسم سياستها وتوجهاتها، واستقرار قرارها السياسي في إقامة علاقة دولية أو عدم أقامتها، كما أن حق إبرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي والانضمام للمنظمات الدولية السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من التحالفات الدولية، مرهون بالقوى السياسية العظمى ومدى سماحها لتلك الدول بإقامة تحالفات.

لقد كانت وما زالت المنطقة العربية، بمثابة المختبر الذي وقعت عليه نتائج التفاعلات الدولية المختلفة، فكانت وما زالت قضاياه المصيرية رهناً بتوازنات القوى العالمية. فالنظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة تغير وأصبحت الفرص متاحة أمام الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية في تشكيل ملامح نظام دولي جديد، والتعرف على تأثيرات تفاعل المتغير الأوروبي على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فالولايات المتحدة تحارب أي تقارب أو تنسيق بين الدول العربية، وتسعى جاهدة لتعميق الهوة بينها، ولتأجيج الخلافات الطائفية والمذهبية داخل الدولة أو بين الدول لأضعاف الدول الإسلامية والعربية لتكريس تدخل عسكري أو سياسي يسهل تأمين مصالحها في المنطقة. لذا على الدول العربية البحث عن اصلاح مشروع يوحد الدول العربية بوجه الضغوطات الخارجية أو على الأقل يمنع الخلافات بينهم، فأسرائيل ما تزال محتلة لجزء من الأراضي العربية، وهذا واقع يجب أن يحث على التعاون والتنسيق أما عملية التنفيذ فتبقى بيد صانعي القرار في الدول العربية مؤسسات أو حكام ولا نرى استحالة تنفيذ هكذا مشروع طالما تملك الدول العربية المال والسلاح وشعب يملك إرادة، وهنا يبرز دور الشعوب العربية في الوقوف بوجه المشاريع المستوردة والتفاعل مع البيئة الخارجية بشكل ندي بما يخدم مصالح الدول العربية. بعد انهيار المعسكر الذي يقوده الاتحاد السوفيتي وتشظي دوله وخروجها من دائرة الفعل الدولي المؤثر وتحولها إلى ما يمكن عده دولاً هامشية، تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية من موقع المنتصر ودعت العالم الذي بات يفتقد التوازن إلى حد كبير أثر عقود من توافق القطبين الكبيرين، إلى ما سمي بـ (النظام الدولي الجديد) هذا النظام الذي قصد منه ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب السوفيت من مواقع النفوذ، والذي بدا تطبيقه عملياً بشن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991 حيث كان (جورج بوش) وأركان إدارته يشعرون اتهم على أول الطريق المؤدي بهم إلى أن القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرناً أمريكياً بامتياز والوصول إلى ما أطلق عليه النظام الدولي الجديد وما لحقه من إجراءات استهدفت البيئة الدولية عموماً والمنطقة العربية بشكل خاص. لم ينطلق من فراغ بل أنه تعبير عن تاريخي مر بمراحل عديدة، وتميز بالعديد من الخصائص التي ميزت كل مرحلة من المراحل وعبرت عن تحولات دولية وتفاعلات وانعطافات تاريخية حتى قبل أن تظهر الولايات المتحدة قوة دولية فاعلة أو مسيطرة كما هي الآن، وهذا ما دفعنا للتعرف على مفهوم النظام الدولي الجديد عبر مراحل تطوره وإلى أي مدى أثر في الساحة الدولية والمنطقة العربية.

يرى (هنري كيسنجر) في النظام الدولي مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل، خاصة في ظل الأحداث السياسية والتفاعلات المتسارعة والمتزاحمة في المشهد الدولي. وعرفه

آخرون بأنه مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جانبه الصراعية والتعاونية كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية سواء كانت هذه القواعد أو الفواعل دولاً أم لا تؤدي دورها في هذا النظام، ويشير إلى مجموعة الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمبادئ والأسس والمفاهيم والأعراف التي تنظم العلاقات الدولية بين هذه الفواعل.

نستخلص من ذلك أن النظام الجديد يتركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار هادفة لإنهاء وأضعاف الفواعل الأخرى، رغم دعوتها المتكررة بإنشاء نظام دولي جديد متعدد الأطراف معزز بمجموعة من الشعارات عن العدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب والديمقراطية، إلا أنه كثيراً ما عبر عن إرادة فرض الهيمنة وسياسات الأمر الواقع وأضعاف الخصوم وصولاً إلى تحقيق أهداف ومصالح الدول المتحكمة، لذا فإن هذا النظام لا ينتج عنه إلا تفاقم الأزمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية والفتن. بعد انتهاء الهيمنة الوستفالية ونظام توازن القوى التقليدي، ظهرت مرحلة نهاية الحرب الباردة، وما تزال مستمرة حتى الوقت الراهن، وقد شهدت العديد من الأحداث التاريخية الفاصلة وظهور مراكز قوى جديدة في أوروبا واليابان والصين، يطمح كل منها للإفادة من التفاعلات الدولية المتسارعة، بينما رأت الولايات المتحدة أن عليها أن تستغل الفرصة السانحة، عبر الترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وما إلى ذلك بوصفها مبادئ عالمية ينبغي الالتزام بها. فقد سعت الولايات المتحدة لإيجاد صيغ وآليات جديدة للتعامل مع الدول الأخرى للمحافظة على تفوقها ولتأكيد هيمنتها المستقبلية على العالم كله. وأثارت التحولات الدولية الكثير من الجدل بين الباحثين حول حقيقة وشكل النظام الجديد وهل أن هناك نظام جديد فعلاً. ومن أبرز الآراء في هذا الاتجاه.

الفريق الأول أقر بواقعية الطروحات الأمريكية مستدلاً على ذلك بوقائع الحرب التي قادتها أمريكا ضد العراق (حرب الخليج الثانية) والتي تم من خلالها تكبيل العراق بعقوبات قاسية تحت ذريعة تطبيق مبادئ وأسس النظام الجديد القائم على تطبيق مبادئ الأمم المتحدة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. أما الفريق المعارض، يتمنون وجود نظام عالمي جديد بل هو نظام أمريكي البسته المطامع الأمريكية ثوباً جديد يناسب تطلعتهما وأطماعهما في الهيمنة والسيطرة على العالم وثروات الشعوب. وقد اقترنت الدعوة الأمريكية لنظام دولي جديد مع محاولات لإعطاء ملامح محددة لهذا النظام وهي حسب الرؤية الأمريكية تتلخص في الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، فالتصور الأمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم. والهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتطويع مجلس الأمن ليصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية وهذا التطويع يجعل المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثيراً في المشهد الدولي، رغم أنها كانت وما زالت إحدى ساحات الصراع بين القطبين والعدوان على العراق عام 1991 كان المدخل للإعلان الأمريكي عن النظام الجديد والسياسة الجديدة في قيادة العالم ومحاربة الإرهاب المصنع من قبلها بحجة حماية الشرعية الدولية والتي كانت المنطلق لدخول القوات الأمريكية وقوات دول التحالف معها إلى المنطقة كلها وبشكل خاص منطقة الخليج العربي. فقد وجدت متنفساً عبر الخلل الذي أصاب البيئة الدولية لتحقق ستراتيجيتها في الوصول إلى الخليج الذي توفر سواحله الثروة والنفوذ العالمي الذي يديم بقائهتا على القمة.

المقدمة:

بعد انهيار المعسكر الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي وتشظي دوله وخروجها من دائرة الفعل الدولي المؤثر وتحولها إلى عدة دول، عندها بدأت الولايات المتحدة الأمريكية من موقع المنتصر، لدعوة العالم الذي بات يفتقد التوازن إلى حد كبير أثر عقود من توافق القطبين الكبيرين، إلى ما يسمى (النظام العالمي الجديد). هذا النظام الذي قصد منه ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي من النفوذ، والذي بدأ تطبيقه عملياً بشن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991، حيث كان (جورج بوش) وأركان إدارته يشعرون أنهم على أول الطريق المؤدي بهم إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وما لحقه من إجراءات وصراعات استهدفت البيئة الدولية عموماً والمنظمة العربية بشكل خاص. لم تنطلق من فراغ بل هو تعبير عن تطور تاريخي مر بمراحل عديدة وتميز بالعديد من الخصائص التي ميزت كل مرحلة من المراحل. ليكون القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً بامتياز. ومن خصائص هذا النظام الدولي الجديد دعوة أمريكا إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، والدعوة إلى اعتماد الاقتصاد الرأسمالي فهو الأفضل والأصلح لجميع دول العالم، باعتبار شكل الديمقراطية والنهج الليبرالي السياسي السائد في الغرب هو النموذج الأصلح لاقتداء به من الجميع.

ومن هذا المنطلق سعت الولايات المتحدة على فرض هيمنتها على أغلب المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية واحتكار الدولار لاذلال الشعوب والسيطرة على دولهم للاستثمار فيها خاصة المنظمة العربية كون أغلب دولها نفطية، ولكي تنفرد بهذه الثروات تسعى جاهدة وبكل الوسائل العسكرية والدبلوماسية من عزل الدول العربية عن بعضها منعاً لتقارب وتوحد في توظيف ثرواتهم واستثمارها لصالح شعوبهم. فيجب أن يظلو تحت الابتزاز والتلويح بالقوة والتهديدات الخارجية وهذا ما يعزز استراتيجية الأمريكية الطموحة في المنطقة. كما وتسعى إلى تطوير وتعزيز علاقاتها مع القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين للحد من تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد في المنطقة العربية والعالم سعيه بذلك إلى (أمركه العالم) وممارسة دور (الشرطي العالمي) وإقامة نسيج من العلاقات الدولية بهدف ربط العالم بالمركز السياسي المتقدم في الولايات المتحدة. ومن هنا سننطلق لنوضح الأهداف المرجوة في بحثنا وما أهمية دراستنا لأثر النظام العالمي الجديد على المنطقة العربية، ومعالجة ذلك من خلال تساؤلاتنا المطروحة ضمن إشكالية البحث والتي اعتمدنا في بحثنا منهاجاً علمياً سليم وفيما يلي تفصيل ذلك.

أولاً: الأهداف:

1- تهدف دراستنا لهذا الموضوع التعرف على النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الذي لم يأخذ صورته الكاملة، وأن البيئة الدولية ستشهد في المستقبل القريب الكثير من التفاعلات التي يكون الدور الأوروبي فيها الأكثر فاعلية إلى جانب أدوار لقوى أخرى في الساحة العالمية مثل الصين واليابان وروسيا، لأن تلك التفاعلات ستؤثر حتماً على طبيعة العلاقات (الأمريكية العربية، والأوروبية العربية) في إطار تعاون أكثر إيجابية لمواجهة المشكلات المزمنة في المنطقة.

2- الهدف من الدراسة محاولة فهم ملامح النظام العالمي الجديد في ظل التطورات التي يشهدها العالم والتحولات في موازين القوى ومراكزها التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تصدرها واستغلال الفرص للتعبير والترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها مبادئ عالمية ينبغي الالتزام بها.

3- التعرف على مظاهر العالم الجديد واستراتيجياته في مواجهة التحديات الدولية وكيف يتم توظيفها لصالح أمريكا والحد من بروز قوة عسكرية أخرى مرادفة لأمريكا أو مثيرة للقلق فالمواقف والسياسات والأزمات والصراعات الإقليمية يجب أن يبقى زمام حلها بيد أمريكا لا غير.

4- متابعة التحديات الخارجية المؤثرة على المنطقة العربية والتي تهدد أمنها القومي والاستراتيجي خاصة انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي ووجود قوى متنافسة على زعامة المنطقة العربية دولياً وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي.

5- التركيز على المنطقة العربية وما يجاورها لأبعاد شبح الخطر والإرهاب، لتقديم مشروع يوحد الدول العربية بوجه الضغوطات الخارجية أو على الأقل يمنع الخلافات بينهم، وحثهم على التعاون والتنسيق في عملية التنفيذ وضع القرار الذي يبرز دور الشعوب العربية والتفاعل مع البيئة الخارجية بشكل ندي بما يخدم مصالح الدول العربية.

ثانياً: الأهمية:

1- تأتي أهمية بحثنا من الصراعات والتنافسات الإقليمية والدولية حول إمكانية الاستحواذ على المنطقة العربية والسيطرة على حكامها وجعلهم أدوات للاستثمارات الأجنبية كنوع من التبعية الاقتصادية، أو ربطها باتفاقيات طويلة الأمد تحجم من دورها القيادي.

2- توظيف النظام الدولي الجديد ووسائله بما يخدم مصالح وأهداف المنطقة العربية وأمنها القومي والحفاظ على ثرواتها وتحديد ملامح مستقبلها بما يهم ويخدم شعوبها لا دول الغرب.

3- تطوير وتعزيز العلاقات الدولية مع القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا لزيادة تأثيرها في العالم وتنويع اقتصادها.

4- تفعيل دورها الريادي في ظل التحولات والتغيرات في الساحة الدولي والمشهد السياسي. فأهمية المنطقة العربية هي من تحدد نوع النظام المتبع فالعالم العربي ارتقى لمستوى كتلة دولية واضحة لها أهداف متعددة وبعيدة المدى على كافة الصعد، لكن مستوى علاقاتها مع أمريكا لا تزال تفرض عليها القبول بالتوجيه الأمريكي للشراكة الاستراتيجية. فالمستقبل سيكون لصالح القوى الصاعدة فالسعودية والعراق يشهدان تحولات صاعدة وتغيرات كثيرة في حالات الاندماج الاقتصادي والسياسي فهي تمتلك مقومات التأثير والمنافسة على الزعامة أو المشاركة الفاعلة.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تدور إشكالية بحثنا حول الزعامة والهيمنة الأمريكية وإلى أي مدى استطاعت أن توظف النظام الدولي الجديد لخدمة أهدافها وتحديد ملامح المستقبل واستمرار تفوقها، ومن هنا تثار عدة تساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للنظام العالمي الجديد وإلى أي مدى استطاعت الولايات المتحدة من تحكيم سيطرتها على التحولات والمتغيرات السياسية وتحويلها لصالحها وفق أسس ومعايير دولية؟ وهل ما زالت القضايا العربية المصيرية رهن التوازنات والتجاذبات بين القوى السياسية العالمية؟ إلى أي مدى تفاعلت الدول العربية مع النظام الجديد وخصائصه التي تدعو إلى الرأسمالية الاقتصادية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

رابعاً: منهجية البحث:

لقد اعتمدنا المنهجين التحليلي والمقارن، في تحليل المواقف الدولية والتجاذبات الإقليمية وآثارها الإيجابية والسلبية على المنطقة العربية والتعرف على الآليات والإجراءات المتبعة من دول المنطقة في ظل التحولات والصراعات وغليان الساحة الدولية، كان المنهج المقارن نهجاً مستخدم من قبلنا لمعرفة ومقارنة ردود أفعال الدول وحكامها جراء التغيرات المفروضة من قبل المهيمن الغربي والزعامة الأمريكية.

خامساً: خطة البحث:

لقد قمنا بتسليم هيكلية البحث جانب المقدمة والخاتمة المتضمنة بعض المقترحات، إلى مطلبين، الأول بعنوان النظام الدولي الجديد وخصائصه وقد خصص الفرع الأول لبحث خصائص النظام الدولي الجديد، أما الفرع الثاني فقد خصص لبحث مظاهر النظام الدولي الجديد لتعزيز استراتيجية أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة تحديات النظام الدولي الجديد وبروز القوى الصاعدة، وبدوره قسم إلى فرعين تناولنا في الفرع الأول انتشار أسلحة الدمار الشامل مع تزايد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة أما الفرع الثاني فسيكون بعنوان أثر النظام العالمي الجديد على المنطقة العربية ومن ثم الخاتمة مع المقترحات.

المطلب الأول: النظام الدولي الجديد وخصائصه

إن الاستخدام المفرط لمصطلح النظام الدولي الجديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لا يجعله مفهوم من صناعة أميركا، بل إنه كان وما زال يعبر عن تحولات وتفاعلات وانعطافات تاريخية حتى قبل أن تظهر الولايات المتحدة قوة دولية فاعلة أو مسيطرة كما هي الآن، لذا نجد من الضروري التعرف على مفهوم النظام الدولي الجديد عبر مراحل تطوره التاريخية المختلفة، فقد عرف الباحث (جوزيف فرانكل) النظام الدولي الجديد على أنه: "مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام"، ويرى (هنري كيسنجر) في النظام الدولي أنه مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد شكل كامل[1]. بينما عرفه آخرون بأنه: "مجموعة من القواعد للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وفرضها على القوى الأخرى في المرحلة التاريخية[2]، سواء كانت هذه القواعد أو الفواعل دولاً أم لا تؤدي دورها في هذا النظام، ويشير إلى مجموعة الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمبادئ والأسس والمفاهيم والأعراف التي تنظم العلاقات الدولية بين هذه الفواعل.

وهذا الأمر يؤكد دخول العالم بنظام عالمي جديد لم تتضح ملامحه بشكل نهائي خاصة في ظل التطورات التي شهدها العالم والتحولات في موازين القوى ومراكزها التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تصدرها، واستغلال الفرص للتعبير والترويج لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها مبادئ عالمية ينبغي الالتزام بها. وسعت الولايات المتحدة لإيجاد صيغ وآليات جديدة للتعامل مع الدول الأخرى للمحافظة على تفوقها ولتأكيد هيمنتها المستقبلية على العالم كله[3]. وأثارت التحولات الدولية الكثير من الجدل بين الباحثين

---

[1] هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة عمر الأيوبي، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1995، ص527.

[2] المرجع السابق، ص532.

[3] حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، ط1، دار الطليعة العربية، الأردن، 2001، ص41.

حول حقيقة وشكل النظام الجديد، وهل هناك نظام جديد فعلاً، ومن أبرز الآراء في ذلك الاتجاه، أقر بعض الباحثين بواقعية الطروحات الأمريكية مستندين على وقائع الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق (حرب الخليج الثانية) والتي تم خلالها إخراج القوات العراقية من الكويت وتكبيل العراق بعقوبات قاسية غير مسبوقة تحت ذريعة تطبيق مبادئ وأسس النظام الجديد القائم على تطبيق مبادئ الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين[4]. أما المعارضون فقد نفوا وجود نظام عالمي جديد، مستندين بذلك إلى كون التحركات الأمريكية استندت إلى مبادئ وأسس معروفة، ولم تأت بجديد فعلاً إلا أنها ألبست تلك الوسائل والأسس ثوباً مختلفاً، فالسيطرة على ثروات الشعوب والتهديد بالقوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، سبق أن مورست، إلا أن الولايات المتحدة قدمت ذرائع جديدة من قبيل (التدخل الإنساني وحقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب)[5]. وغيرها. لكننا في ظل التحولات السياسية ومراكز القوى في العالم الجديد، نرى أن نظاماً جديداً قد يولد من رحم النظام السابق يواجه رفضاً واضحاً من قوى دولية ذات ثقل واضح مثل، الاتحاد الأوروبي تتقدمه ألمانيا وفرنسا واليابان والصين والهند، مع سعي روسيا لاستعادة مكانتها الدولية. وفيما يلي خصائص هذا النظام وسيكون الفرع الأول مخصص لذكرها.

الفرع الأول: خصائص النظام الدولي الجديد

اقترنت الدعوة الأمريكية لنظام دولي جديد مع محاولات لإعطاء ملامح محددة لهذا النظام وحسب الرؤية الأمريكية تتلخص في:

1- الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، حسب التصور الأمريكي، فالاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل ويصلح لجميع دول العالم، كون النهج الليبرالي السياسي السائد في الغرب هو النموذج المطلوب الاقتداء به من الجميع[6].
2- الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، فقدت الدوائر الرسمية الأمريكية إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة، عبر الحديث عن دور أمريكي مباشر في تأديب أو مكافأة الدول اقتصادياً وعسكرياً والاستهانة باستخدام الدول للمنظمة منبراً دولياً عاماً للتعبير عن أراءها والدفاع عن قضاياها أو محاولة المشاركة في صنع القرارات الدولية وتعاملت الولايات المتحدة مع المنظمة عبر أسلوبين أولهما الضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات الواجبة عليها والتي بلغت مليارات الدولارات، ومن جانب آخر عملت على تطويع مجلس الأمن ليصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الخارجية[7].
3- التأكيد على دور الولايات المتحدة قائداً للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، بفعل التمركز الشديد للإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي.
4- التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعارات (حقوق الإنسان، وحماية الأقليات والديمقراطية) وذرائع أخرى، واستخدم القوة العسكرية دون ضوابط، وغيرها مما ينسجم مع الطموحات الأمريكية لتكوين امبراطورية كونية.

---

[4] غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2000، ص163.

[5] خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص35.

[6] غسان العزي، مرجع سابق، ص165.

[7] ليلى شرف، مداخلة نقاشية حول التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص29.

لقد اعتقدت الولايات المتحدة أن الشأن العالمي والقرارات المصيرية صارت حكراً لها، فاتجهت للتوسع في طموحاتها، مستندة في ذلك إلى قوتها العسكرية بالدرجة الأولى وباقتصادها القوي بالدرجة الثانية ودعمت ذلك بموقع سياسي مؤثر في الساحة الدولية ثالثاً.

وبعد توضيحنا لخصائص النظام الدولي الجديد الذي تسعى أمريكا لتحقيقه حسب شروطها وبقيادتها دون منازع، ننتقل لنبين مظاهر النظام الدولي الجديد لتعزيز الاستراتيجية الأمريكية وهيمنتها، وسيكون ذلك في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: مظاهر النظام الدولي الجديد لتعزيز استراتيجيته

لا جدل في القول أن الولايات المتحدة تتمتع بمزايا شمولية للقوة بأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وهي تتربع على قمة النظام الدولي منذ عقدين، ومن أجل استمرار التفوق، ومواجهة التهديدات والقوى الدولية الأخرى الصاعدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، ولتأكيد الهيمنة والزعامة الأمريكية واستمرارها في المستقبل. اتبعت الولايات المتحدة العديد من الوسائل لتوظيف النظام الدولي الجديد لخدمة أهدافها وتحديد ملامح المستقبل، ويمكن إيجاز التصورات الأمريكية لمظاهر النظام الدولي الجديد بالآتي:

أولاً: المظاهر السياسية والعسكرية

لطالما سعت الإدارة الأمريكية إلى تسخير وتوظيف مجموعة من العوامل من أجل ضمان هيمنتها على النظام الدولي، والحد من بروز قوى أخرى، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، المرشح الأقوى لمنافستها عالمياً. ومن تلك العوامل:

1- العمل على تسخير الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها وأهدافها التوسعية تحت غطاء وحماية دولية واستخدام المنظمات الدولية المؤثرة في الساحة الدولية للضغط على القوى الأخرى بشتى الوسائل، ومن أجل تبرير سياسات الهيمنة. فقد أصبحت الأمم المتحدة أداه من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن أصبح مؤسسة تابعة للإدارة الأمريكية[8]، يضمن لها البقاء على عرش السلطة الأحادية القطب وحماية نظامها السياسي.
2- تقديم الدعم بأشكاله المختلفة للدول الحليفة والداعمة للدور الأمريكي، ما دام في ذلك فائدة أو مصلحة حيوية لأمريكا[9].
3- تطوير وتعزيز العلاقات مع القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا للحد من تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة كقطب وحيد قدر الإمكان.
4- التعويل والترويج للعولمة السياسية (أمركة العالم) وممارسة دور (الشرطي العالمي) وإقامة نسيج من العلاقات الدولية بهدف ربط دول العالم بالمركز للإبقاء على الدور السياسي المتقدم للولايات المتحدة، وفرض النموذج القيم والنظام الأمريكي السياسي على العالم ما أمكن وزيادة النفوذ السياسي الأمريكي في المناطق الحيوية من العالم[10].

أما المظهر العسكري، فقد حرصت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالتفوق العسكري، لتأكيد مكانتها الدولية وتحييد الخصوم، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على العديد من المظاهر العسكرية وتوظيفها لذلك الغرض ومن ذلك:

---

[8] عمر الأيوبي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2008، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص65.

[9] ممدوح أنيس فتحي، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص89.

[10] ممدوح أنيس فتحي، مرجع سابق، ص92.

1- نشر القوات والأساطيل الأمريكية وتطوير الأسلحة الاستراتيجية والصواريخ العابرة للقارات واللجوء إلى التدخل العسكري وشن الحروب تحت ذرائع شتى، والسعي لإقامة مشروع الدرع الصاروخي في شرق أوروبا لمواجهة إمكانية عودة المنافس الروسي إلى ساحة المواجهة على النفوذ[11].

2- الإبقاء على حلف (الناتو) دعامة عسكرية وسياسية أساسية لضمان توسيع الهيمنة الأمريكية ليس على أوروبا فقط والحد من بروزها قوة عسكرية صاعدة منافسة للولايات المتحدة، بل على العالم كله عبر توسيع الحلف ليشمل دولاً أخرى في شرق أوروبا على حساب روسيا، وتوسيع مهماته بما يتيح له التدخل في شؤون الدول خارج نطاقه.

3- السعي نحو تقييد الانتشار النووي والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشارها.

4- تعزيز أمن الولايات المتحدة من خلال تطوير القوة العسكرية، ولهذا فقد أطلقت الولايات المتحدة مشروعاً طموحاً لبناء جيش جديد أطلقت عليه (جيش القرن 21) والذي بدأ العمل على تنفيذه في أواخر القرن العشرين لتظهر طلائعه في الأعوام (2010-2018) ويعتمد بناء ذلك الجيش على الإفادة من التطور التكنولوجي الهائل. إن أهم ما يميز المظهر العسكري للولايات المتحدة قدرتها واستعدادها لانفاق ورصد ميزانية كبيرة جداً لدفاعها، وهذا الأمر يفسر ضعف القوى الأخرى، كالاتحاد الأوروبي واليابان في كثير من المواقف في السياسة الدولية والأزمات أو النزاعات الإقليمية[12].

ثانياً: المظاهر الاقتصادية والتكنولوجية

مع دخول العالم الألفية الثالثة وضعت الإدارة الأمريكية أهدافاً اقتصادية في إطار مسعاها للهيمنة على السوق العالمي، ومنها:

1- زيادة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات والسيطرة على الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي ومؤسساته (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، ونجحت إلى حد كبير في تسييس هذه المنظمات[13].

2- الترويج للعولمة ولا سيما في جانبها الاقتصادي، وهي من المظاهر التي تعول عليها الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها بالهيمنة على العالم. ولم يخف الرؤساء الأمريكيون والسيطرة على الأسواق العالمية عبر تطوير الصناعة الأمريكية وحمايتها وإبعادها عن المنافسين.

أما المظهر التكنولوجي، ففي القرن (19-20) ولدت الثورة التكنولوجية في الولايات المتحدة، وكانت السباقة في دخول عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرمزي استعداداً للقرن (21)، حيث تعد الريادة التكنولوجية الأمريكية العامل الرئيس وراء عناصر التفوق الأمريكي الأخرى عسكرية كانت أم اقتصادية، وأصبح التطور في هذا الميدان وسيلة أساسية في تنشيط الاقتصاد الأمريكي وترسيخه عالمياً، ونشر الثقافة والأفكار الأمريكية في العالم بشتى الوسائل منها:

1- الترويج لمفهوم العولمة الثقافية وتعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد وجعله يشمل العالم كله، والسعي في تذويب قيم الشعوب وأفكارها وثقافتها، فالعولمة تمارس سياسة الاختراق والتسطيح والتغيب وتمزيق الهوية. لذا ظهر ما يمكن عده عملية

---

[11] عمر الأيوبي، مرجع سابق، ص65.

[12] كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص11.

[13] حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص112.

تصدير الأسلوب والثقافة الأمريكية التي تشكل الكتاب والمجلات والموسيقى والأغاني والأفلام، فقد أصبحت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) المسيطر عليها أمريكياً من بين أبرز وسائل نقل الثقافة والأفكار والسيطرة على العقول.

2- الترويج للعديد من القيم السياسية التي تعبر عن فحوى النموذج الليبرالي الرأسمالي في الحكم، وتصدير القيم الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، ونشر مبادئ العالم الحر، بهدف إدخال أفكار ومفاهيم وثقافة العولمة ومكافحة الإرهاب وتحقيق الهيمنة الثقافية مع الهيمنة العسكرية والاقتصادية[14].

يتضح لنا مما سبق أن مظاهر القوة الأمريكية مجتمعة بأبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، جعلت من الولايات المتحدة تتجه نحو زيادة مكامن القوة لديها، وإضعاف عوامل القوة لدى منافسيها، ولكن كان عليها أن تواجه التحديات التي تفرضها مثل تلك التحديات، لذا سنقوم بتوضيح تلك التحديات في المطلب الثاني تحت عنوان تحديات النظام الدولي الجديد وبروز القوى الصاعدة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

المطلب الثاني: تحديات النظام الدولي الجديد وبروز القوى الصاعدة

كلنا يعلم بأن الطموح الأمريكي نحو الهيمنة العالمية يواجه العديد من الصعوبات والتحديات، بعضها داخلي، والآخر خارجي، وما يعنينا في هذه الدراسة متابعة التحديات الخارجية حسب التصور الأمريكي، وهي تتلخص بانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي ووجود قوى منافسة لها على الزعامة الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين. لذا قمنا بتخصيص الفرع الأول لأسلحة الدمار الشامل وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، أما الفرع الثاني فسيكون بعنوان أثر النظام العالمي الجديد على المنطقة العربية. وفيما يلي تفصيل ذلك:

الفرع الأول: انتشار أسلحة الدمار الشامل مع تزايد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة

تعد الولايات المتحدة أن النظام الدولي الجديد يواجه تحديات انتشار أسلحة الدمار الشامل كونها تحديات خطيرة وكبيرة، وتدخل في إطار هذا التحدي وسائل الإطلاق بعيدة المدى ونقل تكنولوجيا السلاح إلى جانب انتشار السلاح النووي، حيث توجد حالياً أكثر من ثلاثين دولة تمتلك صواريخ بالستية وبيولوجية متطورة وهم في تزايد[15]. وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على قدرتها العسكرية المتفوقة دون منافس، لتصبح الدولة الوحيدة القادرة على خوض حربين في آن واحد، وتأمين وجود أمريكي في أي نقطة من العالم والعمل على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. وقد نشطت الولايات المتحدة في مجال خفض ونزع السلاح النووي واستخدمت وسائل عدة لهذا الغرض منها الضغط باستخدام العقوبات الاقتصادية كما هي الحال مع إيران وكوريا الشمالية، وتقديم المساعدة لتفكيك الأسلحة النووية كما حدث مع روسيا الاتحادية في أعقاب انهياره أو بالضغط عبر الاستعانة بالمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة كما حدث في العراق، أو فرض أنظمة رقابة وتفتيش كما هو الحال مع إيران[16]. أما الدول النووية الأخرى (الصين والهند

---

[14] سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص104.

[15] كوثر عباس الربيعي، الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي – الإسرائيلي في التسعينات: دراسة تحليلية، معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص128.

[16] مروان سالم العلي، مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة: العراق أنموذجاً، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص161.

وباكستان) فقد سعت الولايات المتحدة لإخضاع منشآتها النووية للتفتيش، ومحاولة إقناعها للتخلي عنها والاستعانة بالأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية لهذا الغرض.

وبالرغم من سعي الولايات المتحدة لإخضاع وإحباط مخططات الدول في امتلاك تلك الأسلحة، إلا أنها سمحت لنفسها وفي إطار ما يسمى بالحرب الوقائية ضمن استراتيجيتها للقرن (21) أن تعتبر امتلاك أية دولة لهذا السلاح يمكن أن يشكل خطراً على مصالحها، ومنحت لنفسها الحق بشن ضربات وقائية لتدمير تلك الأسلحة بحجة أنها قد تنتقل إلى الجماعات الإرهابية وبذلك تكون خطراً وشيكاً على مصالح وأمن الولايات المتحدة الأمريكية. هيمنة أمريكا وتسلطها ومؤامراتها على الشعوب وسرقة ثرواتهم فتحت شهية ما سمته أمريكا بالإرهاب والجريمة المنظمة لتوسع في أنشطتها خارج حدود شبكاتهم، فانتشار الإرهاب والجريمة في ظل إجراءات وأزمات خلفتها أمريكا، برزت قوى صاعدة ومؤثرة في المشهد السياسي والساحة الدولية، وسنحاول تفصيل ذلك في نقطتين:

أولاً: انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة

كلنا يعلم أن التاريخ يسجل في صفحاته ممارسات دأبت الولايات المتحدة على القيام بها مما يمكن أن يدخل في بند الإرهاب الدولي، فقد سنت حروب ضد العديد من الدول مثل (فيتنام وكوريا)، ومارست فيها شتى أنواع الجرائم وإبادة جماعية ضد الصعوب، كما مارست التدخل وقلب أنظمة الحكم في العديد من دول العالم وبشكل خاص دول أمريكا اللاتينية، كما ارسلت قواتها للتدخل في شؤون لبنان واليونان وغيرها من الدول، وما زالت قواتها الغازية تحتل العراق وتمارس أبشع أنواع الجرائم دون أي رادع، إلا أنها وضمن استراتيجيتها للهيمنة طرحت في معالجتها من أجل نظام دولي جديد مطلب محاربه الإرهاب باعتباره أولوية ضمن تلك الاستراتيجية وأنه أحد أبرز التحديات التي يواجهها العالم المعاصر[17].

بعد أحداث (11/ أيلول عام 2001) أخذت الولايات المتحدة على عاتقها محاربة الإرهاب ومواجهته ورفعت شعاراً انضوت تحته كل أساليب الضغط والتدخل والترهيب، وصارت محاربة الإرهاب السبيل إلى الهيمنة الأمريكية في القرن (21)[18].

أما الهدف الحقيقي لهذه الحروب هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وضمان المصالح الأمريكية وابعاد القوى الطامحة لموقع متقدم عسكرياً كان أم اقتصادياً أم سياسياً، وتطويع دول العالم وبشكل خاص الدول العربية والإسلامية وصولاً إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي والانفراد بالهيمنة، والتمركز في المنطقة العربية وما يجاورها من الدول الإسلامية، في ما تسميه الحرب ضد الإرهاب، وحاولت الإيحاء بأن الإسلام هو الخطر الأساس والداعم للإرهاب في العالم وأن المنطقة العربية وبقية الدول الإسلامية تعد حواضن للإرهاب، وقد لعب الإعلام الأمريكي والغربي المسيطر دوراً كبيراً في تضخيم الأحداث واختلاق التبريرات وتقديم تقارير وصور مشوهة عن العرب والمسلمين، ووصفهم بالميليشيات الإرهابية التي تهدد الأمن القومي واستراتيجية شعوب المنطقة والعالم العربي بأكمله، ويجب القضاء عليهم بشتى الوسائل. وقد تم تصنيف العالم ضمن محورين أحدهما أطلق عليه (جورج بوش) توصيف محور الخير وهو الذي تقوده الولايات المتحدة والآخر محور الشر ويشمل أي دولة من دول العالم لا تستجب للمطالب الأمريكية وفي مقدمتها

[17] جان لوك ماريه، تقنيات الإرهاب، ترجمة يوسف محمد، المكتبة الثقافية، بيروت، 2004، ص43.

[18] مروان سالم العلي، رؤية معاصرة في دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي في الشرق الأوسط، الكتاب السنوي، 2007، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2007، ص212.

الدول العربية والإسلامية تكون هدفاً للحرب الأمريكية على الإرهاب[19]. وهذا الأمر سارع في بروز قوى دولية تسعى للتصدي والحد من الهيمنة الأمريكية وتحكمها بمقدرات الشعوب وثرواتهم وتصنيفهم كيفما شاءت.

ثانياً: بروز القوى الدولية الصاعدة

رغم انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام العالمي بعد الحرب الباردة وانهيار ثنائية القطبين، إلا أن هذا النظام شهد تحولات هيكلية في قمته تتمثل بمحاولات قوى دولية تسعى إلى أن ترتقي إلى مستوى القوى العظمى وبالذات الاتحاد الأوروبي لمنافسة الولايات المتحدة في تفردها العالمي في النظام الجديد. وأصبحت المهمة الأساسية للولايات المتحدة هي منع ظهور أقطاب منافسة، وأخذت هذه القوى ترتقي لاحتلال مكانة دولية تتكافأ مع طبيعة إمكاناتها، وأخذت تؤدي أدواراً دولية فاعلة على وفق رؤية أساسها التعددية في مراكز القوى الوطنية في مراكز القوى العالمية وربما لا يفقدها دورها في الترتيب وصياغة هيكلية النظام الدولي الجديد[20]. فبروز قوى صاعدة كبرى كالاتحاد الأوروبي الذي أصبح عدواً رئيسياً ومن أخطر التحديات للولايات المتحدة، لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة وقفت إزاء هذه القوى دون أن تحرك ساكناً، فالقوى المذكورة تتحرك نحو مكانة أكثر تأثيراً والولايات المتحدة تتحرك أيضاً نحو الحد من تفاقم قواهم المتنامية، فهم يشكلون عالماً جديداً متذمراً من أميركا ومعادياً لها سيظهر مع بداية القرن (21) وإن تكتل هذه القوى سيشكل خطراً جديداً على أمريكيا ما لم تعزز تدخلاتها الفاعلة في العالم وتعالج ضعفها الداخلي، وحذر من قيام عملاق أوروبي ينافس الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً ومن القوى المرشحة للعب دور القوى العظمى مستقبلاً في إطار نظام دولي جديد والاتحاد الأوروبي أبرز وأقوى المؤثرين[21]. ولعل السؤال هنا، ما هو المستوى الذي وصلت إليه أوروبا أو الاتحاد الأوروبي، مما اقلق السياسيين والباحثين الأمريكيين وحذروا منه مستقبلاً؟ وهل فعلاً يمكن أن تشكل أوروبا الموحدة قطباً منافساً؟ وهل تستطيع أوروبا أن تلعب دور القطب الذي يمكن أن يخلق عالماً متعدد الأقطاب؟ بالتالي سيكون عصر الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قد ولّى ولا بد من هندسة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب (أوربي وآسيوي وروسيا ومؤسسات اقتصادية أخرى. لكن أمريكا لا تخفي رغبتها في الهيمنة على العالم وبضمنه أوروبا لضمان تزعمها للنظام العالمي الجديد.

لذلك عملت أوروبا على أن ترتقي بدولها واتحادها إلى مستوى يجعلها تنافس الولايات المتحدة وحققت مكاسب كبيرة منها سعيها إلى تحقيق الوحدة الأوروبية في الأقل على المستوى الاقتصادي لحد ما، ورغم عدم رضا أمريكا عن هذه الوحدة إلا أنها لا تستطيع إلا أن تدعمها، فهي بحاجة إلى شريك يستطيع العمل معها كقوة عالمية وحليفاً يمتلك قدرات سياسية واقتصادية لمساندة الدور الأمريكي العالمي المهيمن والحفاظ على المصالح الأمريكية في أوروبا ومحيطها ومواجهة مخاطر مشتركة والحصول على الدعم اللوجستي الأوروبي في أي عمل عسكري أمريكي دون أن تتحمل أمريكا المخاطر لوحدها[22].

خلاصة القول، إذا ما اردنا وصف شكل العلاقة بين هذه القوى الأوروبية الصاعدة المتمثلة بـ (الاتحاد الأوروبي) وعلاقتها بالنظام الدولي الجديد أو بالولايات المتحدة مستقبلاً علاقة تنافسية لإثبات الوجود وتخفيف الهيمنة (عولمة الأمركة) مع زيادة الانفاق

---

[19] محمد محمود الصباغ، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب وحرب العالم الجديد، ط1، دار الرضوان، سوريا، 2005، ص25.

[20] محمد محمود الصباغ، المرجع السابق، ص28.

[21] زبغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص84.

[22] نزار اسماعيل الحيالي، أوروبا وأمريكا: فرضية التنافس على الهيمنة، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص2.

العسكري الأوروبي المشترك للتخفيف من الاعتمادية على القوات الأمريكية، كما حصل في حروب البلقان وهي اعتمادية يمكن أن تفضي إلى تنازلات سياسية. فالمستقبل يشير لصالح القوى الصاعدة ولا سيما الاتحاد الأوروبي وبعض القوى العربية الصاعدة وصولاً للمثالية العالمية المتعددة الأقطاب والمشاركة في المجال الدولي وتحدياته وتفعيل القانون الدولي ودوره في تنظيم العلاقات بين الدول.

الفرع الثاني: أثر النظام العالمي الجديد على المنطقة العربية

تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثراً في المشهد الدولي، بعد الحرب الباردة رغم أنها كانت إحدى ساحات الصراع بين القطبين في المرحلة السابقة وكانت حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق في (1991) ثم احتلال العراق عام 2003، المدخل للإعلان الأمريكي عن النظام الدولي الجديد بحجة حماية الشرعية الدولية، كما أنها كانت المنطلق لدخول القوات الأمريكية وقوات الدول التي تحالفت معها في تلك الحرب على المنطقة كلها وبشكل خاص منطقة الخليج العربي[23]، بعد أن وجدت الإدارة الأمريكية متنفساً عبر الخلل الذي أصاب البيئة الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي ولتحقيق استراتيجية الوصول إلى الخليج الذي توفر سواحله الثروة والنفوذ العالمي. طرح مفهوم النظام الدولي الجديد والمنطقة العربية تحفل بالأزمات المستعصية والنزاعات التي طالما كانت أمريكا ودول الشر معها سبباً في إحداثها والترويج لها، بالإضافة لوجود دول عربية ما زالت تخضع للاحتلال الخارجي، والأوضاع المتأزمة في (لبنان والعراق وسوريا) مما أضاف أزمة جديدة إلى ما تعانيه المنطقة. ومن أبرز مظاهر الخلل في المنطقة العربية التي ترافقت مع ما يسمى النظام العالمي الجديد.

أولاً: إن موقف دول الاتحاد الأوروبي من الاستراتيجية الأمريكية في العراق لم يكن موحداً وإنما يمكن وضعه ضمن فئات ثلاث: الفئة الأولى في مقدمتها بريطانيا التي شاركت في المغامرة الأمريكية تخطيطاً وتنفيذاً وكانت قواتها آخر المنسحبين من العراق، وهي تعد نفسها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، أما الفئة الثانية فهي الدول التي اشتركت في عملية غزو العراق، ومن ثم في القوة متعددة الجنسيات، إلا أنها انسحبت من الائتلاف لأسباب عدة في مقدمتها التغيرات السياسية، ومجيئ حكومات ذات توجهات مختلفة تعارض المشروع الأمريكي في العراق كما هي الحال مع إسبانيا. أما الفئة الثالثة فهي الدول التي قادت المعارضة الأوروبية ضد المخططات الأمريكية في العراق وعارضت الغزو وما ترتب عليه وأهمها فرنسا وألمانيا. وقد اتسم موقف هذه الدول بالكثير من التغيير حيث انفصلت المانيا من المعارضة إلى تأييد التوجهات الأمريكية في العراق بعد وصول (أنجيلا ميركل) للحكم فيها والشيء ذاته حدث مع فرنسا. لقد كان وراء تغيير مواقف تلك الدول المصالح الاقتصادية والرغبة في الاستفادة من العقود النفطية وأموال إعادة اعمار العراق بعد الاحتلال، فقد سعت دول الاتحاد الأوروبي لأن يكون لها دور في الشأن العراقي بعد الاحتلال إلا أن مشكلتين رئيسيتين اعترضها طريق المشاركة الأوروبية، أولهما أن اجتياح العراق تسبب في انشقاق كبير داخل الاتحاد، حين أيدت بعض دول الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، بينما الأخرى عن تحفظات قوية حيال قانونية الاجتياح، مما يعني أن اتخاذ قرار لاحق للتدخل من أجل إعادة بناء المؤسسات في العراق وما إلى ذلك يتطلب استحقاقات أوروبية داخلية صعبة. أما المشكلة الثانية فتمثلت بالفراغ الأمني الذي حدث في أغلب مناطق العراق، مما أدى إلى خطورة إرسال موظفين أو عاملين للمشاركة في عملية بناء العراق بعد الحرب، مما كان يتطلب اقناع الشعوب الأوروبية بأن المجازفة والموارد التي تصرف في العراق هي لصالح أوروبا[24].

[23] حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص166.

[24] حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص171.

ثانياً: إعادة طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد التعديل (طرح في منتصف الثمانينات من قبل الكيان الصهيوني) من أجل تطبيع العلاقات مع الدول العربية، ثم أعيد طرح المشروع في مطلع الألفية الثانية، باسم الشرق أوسطي عمدت من خلاله الولايات المتحدة إلى التدخل في شؤون دول المنطقة تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية المزيفة، إلا أنها جوبهت بممانعة شديدة بعد أن أخفقت في تقديم النموذج الذي بشرت به عند احتلالها للعراق عام 2003، بل مارست أبشع الجرائم بحق الشعب العراقي[25].

فبالرغم من كل الاهتمام والمحاولات التي قام بها الطرفان (الأمريكي والأوروبي) لصياغة نظرة مشتركة حيال المنطقة العربية وما يجاورها أو ما سمي (الشرق الأوسط) إلا أنها أخفقت في الوصول إلى حلول لمشكلات المنطقة، وبسبب أهمية المنطقة لكلا الجانبين أطلقت مجموعة الثماني التي تضم الدول الصناعية الأكثر تقدماً في عضويتها (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) والمفوضية الأوروبية ما سمي بمبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمالي افريقيا عام 2004 بهدف تعزيز التحول السياسي والاقتصادي في المنطقة. ولكن هذا المشروع على ما فيه من طموح فإنه يتطلب وقتاً طويلاً بفعل كثرة ما تعانيه المنطقة من اختلالات وأزمات[26].

إن تشابك الأوضاع الدولية وتعقدها جعل من المسعى الأمريكي للانفراد بحل قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، بعيداً عن الأطراف الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي، أمراً غير ممكن. ورغم ذلك فقد سعت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى استغلال هيمنها وسيطرتها على النظام العالمي الجديد لترجيح كفة الموقف الإسرائيلي في هذا الصراع وتسويته بما يكفل حماية أمن اسرائيل وتعزيز دورها في المنطقة. وبعد توضيحنا للآثار السلبية التي جاء بها النظام العالمي الجديد على الشرق الأوسط، نختم دراستنا بما يلي:

الخاتمة

بعد عقود من توافق عالمي على نظام القطبية الثنائية، جاء انهيار الدولة السوفيتية والمعسكر الذي تقوده ليمنح الولايات المتحدة التي كانت تقود المعسكر المقابل، شعوراً بالانتصار وبوجود فرصة سانحة للهيمنة على القرار الدولي، فدعت العالم الذي بات يفقد التوازن إلى حد كبير، إلى ما سمي (بالنظام الدولي الجديد) من أجل ملء الفراغ الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي من مواقع النفوذ، والذي بدأ تطبيقه عملياً بشن عدوان واسع قادته الولايات المتحدة ضد العراق عام 1991، اعتقد السياسيون الأمريكيون أنهم على أول الطريق المفضي إلى السيطرة على مقدرات العالم في القرن الحادي والعشرين، واقترنت الدعوى الأمريكية لنظام دولي جديد مع محاولات لإعطاء ملامح محدودة لهذا النظام تتلخص بالدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، والهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة. والتأكيد على دور الولايات المتحدة قائداً للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، وانطلقت من ذلك للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وإثارة النزاعات والأزمات. لا يمكن دراسة الدور الأوروبي والأمريكي وفاعليتهما بمعزل عن المشهد الدولي العام والتوازنات والتفاعلات القائمة بين الدول، فالحديث عن نظام دولي جديد وإن كان الداعي إليه الولايات المتحدة يتطلب إلقاء نظرة شاملة متفحصة على مكامن الفاعلية وكيف تتعامل الدول معه، وكيف تنظر إلى المستقبل وإلى مواقعهم في النظام الدولي الجديد عبر تنبؤ تستقرئ المستقبل وتضع الخطط والاستراتيجيات للوصول إلى الأهداف المتوخاة.

[25] حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص175.

[26] سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص15.

مقترحات:

1- تدعيم العمل المؤسسي للمنظمات الإقليمية العربية المتخصصة، من خلال مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع المنظمة الأم (جامعة الدول العربية)، لإيجاد آليات متابعة دائمة ومنحها سلطات رقابية واسعة، مهمتها تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة ونقلها من رق الورق إلى حرية العمل وتفعيل دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنح الأمين العام التفويض السياسي اللازم في كافة القضايا الاستراتيجية التي تحظى غالباً بقدر عظيم من الاتفاق بشأنها. ففي المجال العربي، ينبغي مع الأمين العام الإمكانيات اللازمة للوصول إلى منبع صناعة القرار في الدول العربية، ومنحه الثقة اللازمة لتقديم حلول وبدائل في المواقف أو المنازعات القائمة. وفي المجال العالمي، ينبغي منح الأمين العام الامكانيات اللازمة للتعامل مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى من موقع المسؤولية والقرار، وأن يكون صاحب قرار نافذ في المسائل المتعلقة بالقضايا الاستراتيجية التي تحدد فيمؤتمر القمة العربية وبذلك تغدو الجامعة العربية حقيقة ماثلة في التنظيم الدولي المعاصر، ولا يمكن تجاوزها.

2- نقترح ربط جامعة الدول العربية باتحاد الجامعات العربية وأحداث إدارة في الجامعة العربية يمكن تسميتها إدارة اتحاد الجامعات العربية تمارس نشاطاتها فعلياً، وتلزم الدول بقراراتها وذلك من خلال تأسيس جهاز قضائي يتصدى لتلك المهام، ويكون ارتباطه بالمؤسسة الأم.

وكذلك السعي الجاد في تنمية الطاقات الابداعية عبر ورش العمل، مع التركيز على الشباب الباحثين والكوادر التدريسية والاستفادة من الطاقات في تشكيل مجالس استشارية عليا، وإيجاد قوات ردع لمواجهة التغريب والاختراق العولمي عملياً، وإيجاد كفاءات متميزة وبناء جسور الثقة في آليات العمل العربي المشترك وتعزيز الحوار والابتعاد عن شخصية القضايا أو تسييسها وعلى الدول كافة تحمل المسؤولية، والالتزام بحل القضايا وإنشاء وسائل إعلام تسهم فعلياً في تشكيل رؤى فكرية عن الواقع، وتكون ذات مصداقية عالية.

3- لقد توخينا من اقتراحنا لإقامة نظام تنفيذ دولي موحد مركزي وملزم، سد ثغرة في هيكلية التنظيم الدولي المعاصر، وتحديث آليات عمله التي تساعد على انخفاض منسوب الازدواجية في تطبيق العدالة في المنظومة الدولية بمجملها، وتوخينا أيضاً من خلال إقامة هذا النظام ارساء متين لقوننة العلاقات الدولية، بما يضمن تحقيق العدالة والمساهمة في حل المنازعات الدولية على أسس قانونية، تكفل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتوفر بيئة مناسبة لتعزيز التعاون بين الدول والشعوب. وأن يتكفل المجتمع الدولي عبر وسائله التنظيمية (المنظمات الدولية) بحماية حقوق الدول الضعيفة، في مواجهة الدول التي تفوقها قوة ونفوذاً، وذلك عندما تنتهك هذه الدول التزاماتها الدولية، بالامتناع عن تنفيذ قرارات المحاكم الدولية الصادرة ضدها لصالح تلك الدول الضعيفة، وهو ما يفتقده التنظيم القانوني الدولي المعاصر، وعلى الدول النامية أن تبذل جهوداً ليكون لها دور فاعل في رسم معالم هذا النظام الدولي الجديد.

4- إجراء التعديلات اللازمة على ميثاق الأمم المتحدة ليكون نظام التنفيذ الدولي جزءاً لا يتجزأ من الميثاق ويضمن له السمو على أي معاهدة دولية أخرى، أو أي ميثاق لمنظمة دولية أخرى، أو أي تشريع لأي دولة من الدول الأعضاء، ويجب أن يشمل قرارات التحكيم الدولي وقرارات المحاكم الأخرى ذات الطابع النهائي الملزم وواجب النفاذ، هذا بالإضافة إلى السوابق القضائية والاجتهادات القضائية والآراء الاستشارية، التي أصبحت قواعد قانونية ومبادئ وآليات يؤخذ بها عند إصدار القرارات والأحكام والتدابير المؤقتة أو الإجراءات التحفظية التي تقررها المحاكم الدولية أثناء نظرها في المنازعات الدولية. يجب أن تشمل

التعديلات إنشاء جهاز دولي متخصص ومستقل، يمكن تسميته جهاز التنفيذ الدولي ويتكون من جهاز تنفيذي يضم أعضاء يحددون في النظام الأساسي للجهاز ويختار رئيس للجهاز وتثبت صلاحياته في النظام الأساسي، ويحق للمجلس أن يوسع صلاحياته حسب الضرورة ويتولى النظر في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ بناء على طلب الطرف المتضرر في النزاع أو طلب مشترك من الأطراف أو من منظمة دولية أو أحد أجهزة الأمم المتحدة، ويحق للمجلس إنشاء لجان متخصصة تساعده في دراسة المنازعات التي تعرض عليه، وتقدم الاقتراحات اللازمة حول الإجراءات التي يتوجب اتخاذها وآليات التنفيذ للأحكام الدولية، ويختص الجهاز بمراقبة تنفيذ القرارات.

قائمة المصادر:

ماريه، ج. ل. (2004). تقنيات الإرهاب (ع. يوسف محمد، .(Trans.المكتبة الثقافية. (الطبعة غير محددة)

السعدون، ح. ح. (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي (الطبعة الأولى). دار الطليعة العربية.

السعدون، ح. ح. (2001). فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي. في الأعمال نفسها (الطبعة الأولى). دار الطليعة العربية.

دويدار، ح. (1999). الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية. مجلة السياسة الدولية، 127، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

حسين، خ. (2007). قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد (الطبعة الأولى). دار المنهل اللبناني.

بريجنسكي، ز. (2004). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم. دار الكتاب العربي. (ص 84)

الحيالي، ن. إس. (2000). أوروبا وأمريكا: فرضية التنافس على الهيمنة. في دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

أمين، س. ع. (2008). نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية. مجلة دراسات دولية، 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

اللاوندي، س. (2005). الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب (الطبعة الأولى). الدار العربية للنشر والتوزيع.

الأيوبي، ع. (2008). التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. في الكتاب السنوي 2008، مركز دراسات الوحدة العربية.

العزي، غ. (2000). سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. مركز الدراسات الاستراتيجية.

الربيعي، ك. أ. (1999). الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي – الإسرائيلي في التسعينات: دراسة تحليلية. معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية.

الربيعي، ك. أ. (2002). تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي. مجلة دراسات استراتيجية، 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

شرف، ل. (2004). مداخلة نقاشية حول التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.

الصباغ، م. م. (2005). الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب وحرب العالم الجديد. دار الرضوان.

العلي، م. س. (2007). رؤية معاصرة في دراسة ظاهرة الإرهاب الدولي في الشرق الأوسط. الكتاب السنوي، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

العلي، م. س. (2010). مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة: العراق أنموذجاً. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

أنيس، م. (1997). الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم. مجلة السياسة الدولية، 130، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

كيسنجر، هـ. (1995). الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا (عمر الأيوبي، Trans.). الدار الأهلية للتوزيع والنشر.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – حزيران – 2025م
www.ajsp.net

"The Impact of the New International System And its Characteris on the Arab Region"

The Researcher:

Dr. Zainab Abdul Wahhab Abdul Amir

Beirut Arab University

Faculty of Law and Political Science

Beirut 2005

Abstract:

The Arab region is one of the most affected regions in the international scene after the cold war, although it was one of the arenas of conflict between poles in the previous stage was the second Gulf war and the aggression against Iraq in 1991, then the occupation of Iraq in 2003 were the introduction to the American declaration of the new international under the pretext of protecting international legitimacy, it was also the starting point for the entry of American forces of the countries allied with it into that war on the entire region especially the Arabian Gulf region, after the American administration found an out let through the imbalance that affected the international environment following the collapse of the Soviet Union and to achieve a strategy of access to the Gulf, Whose coasts provide Global wealth and influence. The concept of the new international order was put forward while the Arab region was full of intractable crises and conflicts that American and the evil countries with it had always been a cause of their occurrence and promotion, in addition to the presence of Arab countries that are still subject to foreign occupation, and the tense situations in Lebanon, Iraq and Syria, which added a new crisis to what the region is suffering from. Among the most prominent manifestations of the imbalance in the Arab region that accompanied the So-Called new world order.

First, The position of the European Union Countries in the American Strategy in Iraq was not unified, but it can be placed into three categories, the first category is led by Britain, which participated in the American adventure in planning and implementation, and its forces were the last to with draw from Iraq. It considers itself a strategically of the United States.

The second category includes the countries that participated in the invasion of Iraq, and then in the multinational force, but withdrew from the coalition for several reasons, most notably political changes and the arrival of government with different orientation that opposed the American project in Iraq, as was the case in Spain.

The Third category includes the countries that led the European opposition to the American plans in Iraq and opposed the invasion and its consequences, the most important of which were France and Germany. The position of these countries was marked by many changes, as Germany separated from opposition to support for American trends in Iraq after (Angela Merkel) came to power, and the same thing happened with France. Behind the change in the positions of these countries were economic interests and the desire to benefit from oil contracts and reconstruction fund Iraq after the occupation.

Second, Re-introducing the Greater Middle East project after modification (introduced in the mid-eighties by the Zionist entity) in order to normalize relation with the Arab countries. Then the project was re-introduced at the beginning of the second of the Middle East, during which the United States deliberately interfered in the affairs of the countries of the region under the pretext of protecting human rights and Spreading fake democracy. However, it was met with strong resistance after it failed to present the model it had heralded when it occupied Iraq in 2003. Rather, it committed the most heinous crimes against the Iraqi people.

Despite all the interest and attempts mad by both sides (the American and the Europeans) to formulate a common vision for the mountains of the Arab region and its surroundings, or what was called the Middle East), they failed to reach solutions to the region's problems. Due to the region's importance to both sides, the (GB) which includes the most advanced industrialized countries and the European Commission launched what was called the Greater Middle East and North Africa initiative in 2004 with the aim of promoting political and political and economic transformation in the region. However this

project, despite ambition, required a long time and the region's many imbalances and crises and the complexity of international situations, made it impossible for the American effort to resolve the Arab – Israeli conflict alone, without the involvement of other parties, especially the European Union. Despite this, after the end of the cold war, the United States sought to exploit its hegemony and control over the new world order to tips the scales in favor of the Israeli position in this conflict and settle it in a way that ensures the protection of Israel's security and enhances it role in the region.

After decades of global consensus on the bipolar system, the collapse of the soviet state and the camp it led gave the United States, which was leading the opposing camp, sense of victory and the existence of a golden opportunity to dominate international decision – making. It called on the world, which held largely lost its balance, to what was called the new international order, in order to fill the vacuum left by the with drawal of the Soviet Union form position of influence, which began to be practically implemented by launching a large – scale aggression led by the United States against Iraq in 1991 American politicians believed that they were on the first path leading to control of the capabilities of the world, and the American call for a new international system was coupled with attempts to give limited features to this system, which can be summed up in the call for a transition to market economies, and American hegemony over international organizations, foremost among them the United and emphasizing the role of the United states as a leader of the international community through its monopoly of elements of power and influence, and from that it proceeded to interfere in the internal affairs of countries and incite conflicts and crises. The role of the European and American promoters and their effectiveness cannot be studied in isolation from the general international scene and the existing balances and interactions between countries. Talking about a new international order, even if the United States is calling for it, requires a comprehensive and scrutinizing look at the sources of effectiveness and how countries deal with it, and how they view the future and their positions in the new international order and the plans and strategies to achieve the desired goals.

Our study is based on the hypothesis that international system led by the United States has not yet fully formed and that the international environment will witness in the near future many interactions, in which the European role will perhaps be the most effective alongside the roles of other powers in the global arena, and that these interactions will inevitably affect the nature of relations (American – Arab and European – Arab and perhaps this will be within the frame work of more positive cooperation to confront the chronic problems in the region.

1- The aim of the study is to attempt to understand and the features of the new global order in light of the developments witnessed by the world and the shifts in the balance of power and its centers that the United States of American seeks to led, and to exploit opportunities to express and promote the concepts of democracy and human rights as global principles that must be adhered to.
2- Identifying the manifestations of the new global order and its strategies for confronting international challenges.

The Problem of our research revolves around the leader ship and the American China, and to the extent to which it is able to employ the new international system to serve its goals and objective, and to determine the feature of the future and the stability of its superiority. Therefore, we divided the structure: the research is the aspect of the introduction and the conclusion into two demands, the first is titled. The New World order and its characteristics, while the second is titled, the challenges of the New International order and the Emergence of Rising powers influencing the international Scence.